

## وزيرة داخلية بريطانيا تزور رواندا لبحث خطة ترحيل اللاجئين



وصلت وزيرة الداخلية البريطانية سويلا بريفرمان إلى رواندا يوم السبت لمناقشة اتفاق تقبل بموجبه الدولة الواقعة في شرق أفريقيا المهاجرين الذين يصلون إلى بريطانيا دون إذن إذا أكدت المحاكم البريطانية أن المقترحات قانونية. تريد الحكومة البريطانية إرسال عشرات الآلاف من المهاجرين إلى رواندا في إطار اتفاق قيمته 120 مليون جنيه إسترليني (146 مليون دولار) تم التوصل إليه مع رواندا العام الماضي. ولم تجر أي عمليات ترحيل، إذ يطعن نشطاء في شرعية هذه السياسة أمام المحاكم. وتقول مؤسسات خيرية كثيرة إن الاقتراح مكلف وغير عملي وسوف يجرم الآلاف من اللاجئين الحقيقيين الذين ليس لديهم سبل تذكر لطلب اللجوء في بريطانيا دون دخول البلاد. وتشير بيانات الحكومة البريطانية إلى أن أكثر من 45 ألف شخص دخلوا إلى بريطانيا العام الماضي عن طريق عبور القنال الانجليزي في قوارب صغيرة من فرنسا ومعظمهم شبان من ألبانيا وأفغانستان وإيران والعراق. والتقت بريفرمان بوزير خارجية رواندا فينسينت بيروتا يوم السبت وقالت للصحفيين في كيجالي إنها وافقت على دعم إضافي للمهاجرين الذين يتم إرسالهم إلى رواندا. وقالت بريفرمان في مؤتمر صحفي مع بيروتا إن "دولا كثيرة في كل أنحاء العالم تواجه أعدادا غير مسبقة من المهاجرين غير الشرعيين وأعتقد بصدق أن هذه الشراكة الرائدة عالميا ... إنسانية ورحيمة وعادلة ومتوازنة". وقال بيروتا إن المقترحات "توفر فرسا أفضل للمهاجرين

والروانديين على حد سواء" وستساعد في تحقيق هدف الحكومة البريطانية في تفكيك شبكات الاتجار بالبشر. ومن المتوقع أن تلتقي بريفيرمان مع الرئيس الرواندي بول كاجامي يوم الأحد. وقالت وزارة الداخلية البريطانية في بيان يوم السبت إن رواندا توافق الآن على قبول "جميع فئات الأشخاص الذين يعبرون عبر بلدان آمنة ويقومون برحلات غير قانونية وخطيرة إلى المملكة المتحدة". وقالت الوزارة "أي شخص يأتي إلى المملكة المتحدة بشكل غير قانوني - ولا يمكن إعادته إلى وطنه - سيكون مرشحا لنقله إلى رواندا". وتم الإعلان عن الشراكة في أبريل نيسان 2022 ولكن تم حظر أول رحلة ترحيل بأمر من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وقضت المحكمة العليا في لندن بعد ذلك بشرعية هذا الإجراء في ديسمبر كانون الأول ولكن المعارضين يسعون لاستئناف الحكم في أبريل نيسان وربما يحال إلى المحكمة البريطانية العليا في وقت لاحق من العام. وقالت بريفيرمان "لن أستبق قرار القضاء، لكن إذا نجحنا، فسيكون تصورنا هو تنفيذ أساس اتفاقنا في أقرب وقت ممكن". ويقول رئيس الوزراء ريشي سوناك إن إيجاد حل هو أحد أولوياته القصوى لعام 2023. وتنفق بريطانيا أكثر من ملياري جنيه إسترليني سنويا لاستيعاب المهاجرين، وطرحت عقدا بقيمة 95 مليون دولار لنقلهم إلى دول مثل رواندا بدلا من ذلك.